مفهوم الكلام والجملة والتّركيب عند القدامى والمحدثين

د. جمعة العربي الفرجاني
قسم اللّغة العربية- كليّة الآداب- الزاوية
جامعة الزّاوية

مقدمة:

يتناول هذا البحث دراسة الجملة النّحوية العربية بين النّحاة القدامى والمحدثين في محاولة لإجراء مقارنة بين النّحاة القدامى والمحدثين في تعريفهم ودراسة تقسيماتهم للجملة العربية، وإلى مدى التّطور الّذي وصلت إليه الجملة، وعرض أفكارهم حول الجملة العربية، وما يتعلق بها من أحكام، والتّفريق بين الجملة والكلام عند الفريقن، حيث لاحظت أنّ الكثير من القدامى لا يفرّق بين مفهوم الجملة والكلام، وأنّ الجملة عنده هي الكلام، وذكر كلّ ما توصّل إليه المحدثون من تقسيمات للجملة، وعرض كلّ ذلك

التّقسيمات، ولذلك بدأت أوّلاً بذكر مفهوم الجملة عند القدامى والمحدثين، وتعريف علماء الغرب لها.

مفهومُ الكلامِ والجملةِ والتّرْكِيبِ :

تتوارد على الدّرس النّحوي طائفة من الإشكاليات المنهجيّة، والاصطلاحيّة، يبرز من بينها الإشكال الخاصّ بمفهوم مصطلح الجملة، وازدواجه مع مصطلحي الكلام، والتّركيب.

وقد بقيَ هذا الإشكال معروضاً بقوّة في مدونات هذا الدّرس الكثيرة وتكفي نظرة يسيرة في تلك المدوّنات لملاحظة ذلك، بل إنّ الإشكال الدّائر عند القدماء قد تجاوزهم إلى الدّراسات المعاصرة على اختلاف مواقفها من هذا التّراث، وقد اجتهد الباحثون على اختلاف مناهجهم، ومشاربهم في تحديد مفهوم الجملة، وكان من نتائج هذا الاجتهاد أن قدّموا أكثر من ثلاثمائة تعريف للجملة مختلف بعضه عن بعض[1].

ويكمن منشأ ازدواج الكلام بالجملة في المرحلة الّتي مثّلها كتاب سيبويه، ت: 180هـ، والحقبة الزّمنية التّاليّة إلى قبيل ظهور كتاب المقتضب للمبرد، ت: 285هـ، فقد اقتصر الاستعمال فيها على مصطلح الكلام، إذ لم يستعمل سيبويه الجملة مصطلحاً نحوياً، وأوّل من أظهر هذا المصطلح الجديد هو المبرّد في مقتضبه، فقد ذكره في كثير من المواضع على ما سيأتي بيانه، وعلى الرّغم من أنّ سيبويه لم يستعمل الجملة، بل استعمل مصطلح الكلام نجده قد بذر البذرة الأولى لدخول اللّفظ: **جملة**، في الجهاز الاصطلاحي النّحوي، وذلك عندما استعمل لفظتي: **جملة، وجمل**، استعمالاً لغوياً في ثمانية مواضع[2].

والكلام المفيد هو أحسن مفهوم الجملة، ومعيار حسن السكوت أحد معايير فهم الجملة إلى جانب المحتوى الدّلالي لها الّذي يعكس وجه حسن السّكوت، وقد استعمل سيبويه لفظة: **الجملة**، بمعنى يدلّ على الشّيء الجامع لأفراده الضّام لهم، وكذلك استعملها

في معنى الإجمال المقابل للتّفصيل، أي ضمّ الفروع، والتّفصيلات في أصول جامعة لهـا، كقوله: فجملة هذا الباب في التّحرك أن يكون السّاكن الأوّل مكسوراً، وذلك قولك: اضْرِبْ ابْنَكَ [3].

وهذا الاستعمال وارد في معجمات اللّغة، قـال **الخليـل**، ت: 175 ه: " والجملـة جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة "[4].

وقال ابن **فارس**، ت: 395 ه: " الجيم والميم واللام أصلان، أحدهما: تجمع عظـم الخلق، و الآخر: حسن، فالأوّل قولك: أجملت الشّيء وهـذه جملـة الشّـيء وأجملتـه: حصلته.... " [5]، وجاء الاستعمال في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَـوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ **جُمْلَةً** ﴾ الفرقان: 25 / 32.

أي: كلّه مجموعاً غير مفرّق[6].

ولا يعني انعدام الجملة مصطلحاً عند سيبويه، وجود إشكال في فهمـه لهـا ؛ لأنّ عدم استعمال المصطلح لا يعني انعدام مفهومه، على أنّ في مصطلح الكلام، ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحي، علماً أنّ الدّلالات الاصطلاحية للكلام متعدّدة عنده، بيد أنّهـا قد تشترك بمعنى جامع، وهو ما كان منه ذا فائدة، و تتعدد دلالات لفظ الكلام عنده، فمنها ما يدلّ على ما يتكلم به مطلقاً[7].

ومنها ما يدلّ على ما يتكلّم به المخلوقون مقابل كلام الخالق[8].

ومنها ما يدلّ على ما يتكلّم به نثراً مقابل الشّعر[9].

ومنها ما يدلّ على التّخاطب المستعمل[10].

ومنها ما يدلّ على الإنجاز و الأداء النّطقي كما في دلالة المصطلح الحديث[11].

ومنها ما يدلّ على النّمط المتّبع في نظم الكلم[12].

ومنها ما يدلّ على استعمال مرادف للجملة، كقوله: " ولم يكن ليكون هـذا كلامـاً حتّى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله "[13].

ومنه الكلام التّام الفائدة، ولذا فهو لا يعدّ التّركيب الخطأ كلاماً ؛ لأنّه غير تام، من نحو: إن يضرب يأتنا، قال سيبويه: " لمْ يكن كلاماً "[14]، وقال في: " ما زيد عاقلاً عمرو: لمْ يكن كلاماً "[15]، " وعلامة التّام الفائدة، أنْ يحسن السّكوت عليه، فلهذا لو قلت: فِيهَا عبدُ اللهِ، حسن السّكوت وكان كلاماً مستقيماً، واستغنى في قولك: هذَا عبدُ اللهِ "[16]، و قمّة ما نلاحظه في هذا التّرادف قوله: " واعلم أَنّ: **قلت**، إنّما وقعت في كلام العرب على أنْ يُحكَى بها، وإنّما تَحكي بعد القول: ما كان كلاماً، لا قولاً، نحو: قلت زيد منطلق " [17]، فالكلام هنا كله جملة إمّا اسميّة وإمّا فعليّة، أوْ غيرهما ولا يشترط الفائدة فيها.

ويعدّ **المبرّد** هو الرّجل الثّاني في المدرسة البصرية أوّل من استعمل كلمة: **الجملة** بالمعنى الاصطلاحي المعروف لدينا الآن، إذ قدّم تعريفاً لها في باب الفاعل من كتابه: المقتضب، قائلاً: " وإنّما كان الفاعل رفعاً، لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السّكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء و الخبر، إذا قلت قام زيد بمنزلة قولك: القائم زيد "[18]، أيْ أنّ الجملة عنده، هي الّتي تتكوّن من فعل و فاعل، أو مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر أصل ؛ لأنّ الأخرى بمنزلتها.

ويبدو أنّ الجملة، والكلام لدى المبرّد مصطلحان مترادفان، ففي باب المسند و المسند إليه يقول: فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته، فإنّما تذكره للسّامع ليتوقّع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلقٌ، أو ما أشبهه صحّ معنى الكلام، وكانت الفائدة للسّامع في الخبر[19].

وتابع **المبرّد** في مزاوجته بين الكلام والجملة فريق من تابعيه، أبرزهم: تلميذه ابن **السّراج**، ت: 316 هـ[20].

ويعدّ **الفارسي**، ت: 377هـ أوّل من أفرد باباً خاصاً لدراسة الجملة في كتابه العسكريات[21].

ويبدأ بعد ذلك الوعي بهذه الإشكاليّة الدّلاليّة ؛ إذْ لمْ يكن الأمر قبل ذلك محلاً للملاحظة، ويظهر ذلك عند **ابن جنّي**، ت: 392هـ، في الخصائص[22]، " إذْ يفرّق بينهما

في كون الكلام جنساً، والجملة مفردة لهذا الجنس، لكنّ كلامه لم يفهم عند الباحثين إلاّ أنّه وحّد بين دلالتيهما "[23]، ولم يكن عمل ابن جنّي هاهنا حاسماً، ويبدو التّرادف بين المصطلحين واضحاً لديه، في قوله: الكلام كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الّذي يسمّيه النّحويون **الجمل**..... وهو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي الّتي يسمّيها أهل الصّناعة الجمل على اختلاف تراكيبها[24].

ثمّ يسوق ابن **جنّي** مجموعة من الجمل المختلفة نحو: زيد أخوك، قام محمّد، ضرب سعيد، في الدّار أبوك، صهٍ، رويد، حاء، أف، أوه، وعلّق بهذا قائلاً: فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت من ثمره معناه فهو كلام[25].

ووصف قول ابن جنّي هذا بأنّه: " غاية في الدّقة والفهم، وكذلك أمثلته ؛ لأنّه بهذا التّعريف يتيح الفرصة لدراسة أنماط التّراكيب المختلفة، واعتبار كلّ

تركيب مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، جملة في صورتها الّتي قيلت بها "[26].

وقد سوّى الجرجاني، ت: 471هـ، بين الكلام، والجملة في كتابيه المقتصد، والجمل، إذْ يقول: " اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: خرج زيد، سمّي كلاماً وسمّي جملةً "[27].

وتبعه **الزّمخشري**، ت: 538هـ في التّسوية بين المصطلحين قائلاً ومعرِّفاً الكلام: " هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضُرب زيد، وانطلق بكر، وتسمَّى الجملة "[28].

ويضطرب **ابن يعيش**، ت، 643 ما بين رأي ابن جنّي، ورأي الزّمخشري، فيختار أولاً رأي الزّمخشري فيقول: " اعلم أنّ الكلام عند النّحويين عبارة عن كلّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه، مفيد لمعناه ويسمَّى الجملة، نحو: زيد أخوك وقام بكر" [29].

ثمّ يجنح صوب تعريف ابن جنّي وتمثيله، فيقول: " إنّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكلّ واحدة من الجمل الفعليّة والاسميّة نوع له يصدق إطلاقه عليها "[30].

ويخطّ **الرّضي**، ت: 688هـ لنفسه خطاً جديداً ينظر فيه إلى طبيعة البناء بين الكلم المركّب، فيفرق في ضوئها بين المصطلحين، قائلاً: " والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، فالجملة الّتي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسما الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبّهة، والظّرف مع ما أسندت

إليه، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس "[31].

ويبلغ النّظر في الجملة نضجه على يد ابن هشام الأنصاري، ت: 761هـ في كتابه مغني اللبيب، إذ يفرد الباب الثّاني من كتابه لدراسة الجملة، والكلام عنده مصطلح القول التّام الّذي يحسن السّكوت عليه، أمّا الجملة، فهي الهيئة البنائية المكوّنة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، ولا يشترط الفائدة فيها، ويبدو تأثر ابن هشام واضحاً برأي الرّضي ؛ إذ أنّه عرّف الكلام بقوله: " القول المفيد بالقصد، وعرّف الجملة بأنّها:عبارة عن الفعل وفاعله، ك: قام زيد، والمبتدأ وخبره ك: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرب اللص، وأقائم الزّيدان ؟، وكان زيد قائماً وظننته قائماً، وعقّب على هذين التّعريفين قائلاً: وبهذا يظهر لك أنّهما ليْسا بمترادفين، كما يتوهمه كثير من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام، قال: ويسمّى جملة، والصّواب أنّه أعمّ منها "[32].

وانفرد ابن **هشام** في اشتراطه الإفادة في الكلام بخلاف الجملة، فإنها لا يشترط فيها ذلك، واستدلّ على ذلك بقول النّحويين: " جملة الشّرط، وجملة الجواب، وجملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس مفيداً "[33].

وورد في الأشباه والنّظائر عن بعض الأصوليين عبارة لطيفة في اتّجاه جديد للتّفريق بين المصطلحين، اذ ينقل **السّيوطي**، ت: 911، رَأْيَ بهاء الدّين بن **النّحاس**، ت: 698هـ،فيقول: " إنّ الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد بين كلمتين، ويسمّى الهيأة الاجتماعية، وصورة التّركيب وإنّ الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء الّتي يقع فيها التّركيب ؛ لأنّ لكلّ مركّب اعتبارين:

أ.الكثرة.

ب. والوحدة "[34].

وبذا يدخل مصطلح جديد في الاستعمال، يفيد ما يدلّ عليه الكلام والجملة، وهو مصطلح التّركيب، وقد احتفَى به المحدثون الّذين نجد كلّ مصنفاتهم مفتتحة بتعريف الكلام لا الجملة، وأكثر حدودهم تتفق في أنّ الكلام:عبارة عن اللّفظ المفيد فائدة يحسن السّكوت عليها، ولا بدّ فيه من التّركيب وجوداً أوْ تقديراً.

ومنهم من عرّف الجملة بأنّها: عبارة عن مركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، مثل: زيد قائم، أم لمْ يفد، مثل: إنْ يكرمني، فإنّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيئ جوابه، فتكون الجملة عنده أعمّ من الكلام مطلقاً ؛ لأنّ الكلام عندهم هو: ما تضمّن كلمتين بالإسناد[35].

ويقول إبراهيم أنيس: " الجملة في أقصر صورها، هي: أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنًى مستقلاً بنفسه، سواءٌ تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر "[26]، أيْ أنّ إبراهيم أنيس جمع بين الشّكل والمضمون في هذا التّعريف، وأجاز أنْ تتركّب الجملة من كلمة واحدة، وسوّى بين الكلام، والجملة، ولم يوجب وجود الإسناد في تركيب الجملة، لكن مهدي المخزومي يتمسّك بفكرة الإسناد في تركيب الجملة، وعلى الرّغم من ذلك ذكر أنّ الجملة قد تخلو من المسند لوضوحه، وسهولة تقديره، أو من المسند إليه في اللفظ[37].

وكذا يتمسّك إبراهيم السّامرائي بفكرة الإسناد فيقول: " لن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعليّة قضيّة إسناديّة "[38].

ورأىُ محمد حماسة عبد اللّطيف، أنّ النّحاة القدماء كانوا موفقين في استخدامهم لمصطلح الكلام ؛ لأنّ: الكلام يقصد به النّشاط الحي، والتّنفيذ الواقعي للنّظام اللغوي المخزون في ذهن الجماعة اللغوية، فكأنّهم أرادوا أنْ يقولوا: إنّ التّقعيد لا يكون إلاّ للمنطوق الفعلي الّذي يؤدّي فائدة يحسن السّكوت

عليها، ولقد كان تناولهم تحليلياً يهدف إلى فهم التّركيب بمعنى أنّهم كانوا يتناولون الأبواب النّحوية باباً باباً، فيدرسون باب الفاعل مثلاً دون أن يضعوه تحت عنوان الجملة الفعليّة، وذلك لأنّ الفاعل ليس من اللازم أنْ يكون في جملة فعليّة، فقد يكون الفاعل والجملة اسميّة، وقد يكون الفاعل وليس هنالك جملة على الإطلاق، بَلْ مركّب اسمي، ولذلك يقولون في تعريفه: " ما تقدّمه فعل أو شبهه "[39].

أمّا **الغرب**، فعنايتهم بحدّ الجملة لا تقلّ شأناً عمّا جاء في الدّرس العربي، فقد تعدّدت تعريفاتهم للجملة، وكثرت كثرة صار معها من الصّعوبة البالغة تحديد مفهوم الجملة، كما يقول محمود أحمد نحلة، الّذي عنيَ بتتبع تلك الحدود ومال إلى الحدّ القائل: الجملة نسقٌ من الكلماتِ يؤدّي فكرةً تامّةً، وهو الحدّ الّذي ورد عند: ديو نسيوس ثراكس، عالم الاسكندرية في القرن الأوّل قبل الميلاد ومؤلّف أقدم نحو غربي، بعد أنْ رآه جامعاً بين الشّكل والمضمون[40].

وبدأ المعاصرون منهم، يعنون بالجملة على أنّها: " وحدة الكلام الصّغرى، أو أنّها الوحدة الأساسيّة للكلام، أوْ الحدّ الأدنى من اللّفظ المفيد "[41].

الرّؤيةُ التّركيبيّةُ قديماً :

تناول القدماء أنواع الجمل من ثلاثة منطلقات:

المنطلق الأوّل:

وهو منطلق وظيفي عام، وعلى وفقه قسّم القدماء الكلام إلى خبر وإنشاء، وزاد بعضهم إلى هذه الأنواع حتّى وصل بها إلى عشرة[42]، لكن المعول عليه في أقسام الكلام لدى أكثر النّحاة الخبر، والإنشاء ؛ لأنّ جميع الأقسام الأخرى الّتي زادها بعض العلماء ترجع إليهما[43]، ولذا قالوا في تقسيمهم للجمل: " الجملة الخبريّة، والجملة الإنشائيّة، وقد عرّف النّحويون الإسناد بأنّه ضمّ كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء والإخبار "[44].

المنطلق الثّاني:

وهو منطلق تركيبي، اعتمد فيه النّحويون على ما تبدأ به الجملة من مفردات فإنْ بدأت بفعل سمّيت " جملة فعليّة "، وإنْ بدأت باسم سمّيت " جملة اسميّة "، وإنْ بدأت بظرف فهي " ظرفيّة "، وإنْ بدأت بأداة شرط فهي " شرطيّة "[45]، وهذا حاصل قول أبي علي الفارسي ت 377هـ.

وأمّا الجملةُ الّتي تكونُ خبراً، فعلى أربعة أضرب:

الأوّل: أنْ تكونَ جملةً مركّبةً من فعلٍ وفاعلٍ.

والثّاني: أنْ تكونَ مركّبةً من ابتداء وخبر.

والثّالث: أنْ تكونَ شرطاً وجزاءً.

والرّابع: أنْ تكونَ ظرفاً[46].

وتابع الفارسي على هذا التّقسيم كلّ من عبد القاهر الجرجاني[47]، والزّمخشري[48].

والجمل على وفق هذا المنطلق ثلاثة عند ابن هشام الّذي قال: " انقسام الجمل إلى اسمية وفعليّة، وظرفيّة، فالاسميّة، هي الّتي صدرها اسم، ك: زيد قائم وهيهات العقيق، وقائم الزّيدان، عند من جوزّه وهو **الأخفش**، ت: 215 والكوفيون، والفعليّة هي الّتي

صدرها فعل، ك: قَامَ زَيْدٌ، وضُرِبَ اللِّصُّ، وكَانَ زَيْدٌ قَائِماً، وظَنَنْتُهُ قَائِماً، ويَقُولُ زَيْدٌ، وقُمْ.

والظّرفية المصدّرة بظرف أوجار أومجرور، نحو: أعندك زيد ؟، أو في الدّار زيد، إذا قدّرت زيدا فاعلاً بالظّرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه بها، وزاد الزّمخشري وغيره الجملة الشّرطية، والصّواب أنّها من قبيل الفعلية"[49].

والشّائع عند النّحويين أنّ الجملة نوعان: اسميّة وفعليّة، وهذا ثابت حتّى عند من رأى أنّها أكثر من ذلك، كقول الجرجاني: " فالكلام لا يخلو من جملتين:

أحدهما: اسمية كقولك: زيد أخوك، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر.

الثانية: فعلية كقولك: خرج زيد وتسمى جملة من فعل وفاعل "[50].

ويرى الجرجاني أن الجمل الخبرية تنقسم إلى أربعة أضرب، كما ذكر آنفا، ويرى أنها في الأصل اثنان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر.

وقد أدرك القدماء أنّ هذا التّقسيم الثّنائي، أو الثّلاثي، أو الرّباعي، لم يكن وافياً كلّ الوفاء للدرس النّحوي، فامتدّ نظر بعضهم إلى نطاق أوسع، فقسّم الجملة في التّقسيم السّابق إلى الجملة الصّغرى، والجملة الكبرى، قال ابن هشام: الكبرى هي الاسميّة الّتي خبرها جملة، نحو: زيدٌ قامَ أبوهُ، وزيدٌ أبوهُ قائمٌ.

والصّغرى هي المبنيّة على المبتدأ والخبر، ك: الجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى، وصغرى باعتبارين، نحو: زيدٌ أبوهُ غلامُهُ منطلقٌ، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامُه منطلقٌ صغرى لا غير ؛ لأنّها خبر، وأبوهُ غلامُهُ منطلقٌ كبرى، باعتبار غلامُه منطلقٌ، وصغرى باعتبار جملة الكلام[51].

فالجملة **الكبرى** عند ابن **هشام**، هي المكوّنة من جملتين أو أكثر، إحداهما: مبتدأ أو فاعل، أو خبر، أو مفعول ثانٍ لفعلٍ ناسخٍ، نحو: سواء عليَّ أيُّ شيء فعلت، سواء علينا أيّ كتاب قرأت، تبيّن لي كم صبرتم، بدا لي أنّك صادقٌ، الفضل خيره واسع، وقوله

تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ﴾ البقرة: 2 / 222. الجريح يستغيث، لسانك إن تحفظه يحفظك، باتَ الطفلُ يلعبُ، ما يزالُ العلمُ في طلبهِ خيرٌ.

أمّا **الصّغرى**، فهي الّتي تكون جزءاً متمماً للجملة الكبرى، أي مبتدأ فيها، أو فاعلاً، أو خبراً، أو مفعولاً ثانياً، ومنها الجمل الثّواني في الجمل الكبرى المتقدّمة الذّكر.

ولمْ يكتف ابن هشام بتقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى، فقسّم الجملة الكبرى على قسمين: جملة ذات وجه واحد، وجملة ذات وجهين.

وذكر أنّ الجملة الكبرى ذات الوجهين، هي: اسميّة الصّدر فعليّة العجز، نحو: زيدٌ يقومُ أبُوهُ.

أوْ فعليّة الصّدر اسميّة العجز، نحو: ظننتُ زيداً أبُوهُ قائمٌ.

وذات الوجه الواحد، هي: ما كانت اسميّة الصّدر والعجز، نحو: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، أوْ فعليّة الصّدر والعجز، نحو: ظننتُ زيداً يقومُ أبُوهُ[52].

المنطلق الثّالث: وهو منطلق موقعي، وعلى وفقه قسّم النّحاة الجمل إلى قسمين جمل لها محل من الإعراب، وجمل ليس لها محل من الإعراب، ثمّ تحدّثوا عن مواضع كلّ منها وشروطها[53].

الرّؤيةُ التّركيبيّةُ الحديثةُ :

تلقّف المحدثون تقسيمات القدماء للجملة مع شيءٍ من الزّيادة، والاستدراك وما يأتي بعض تقسيمات المحدثين للجملة:

أوّلاً محمّد إبراهيم مصطفى عبادة[54] نظر إلى التّركيب الدّاخلي للجملة وقسّمها إلى:

1- الجملة البسيطة، وهي الّتي تتكون من مركب إسنادي واحد خالٍ من التّعليق، مثل: الشّمس طالعة.

2- الجملة الممتدة، وهي الّتي تتكون من مركّب إسنادي واحد معلّق بعنصريه أو بأحدهما بعض المفردات، مثل: الشّمس طالعة بين السّحاب.

3- الجمل المزدوجة، أو المتعددة، وهي الّتي تتكون من مركبّين إسناديين أو أكثر وكلّ منهما قائم بنفسه، وليس أحدهما معتمداً على الآخر، ولا يربطهما إلاّ العطف، مثل: حضرَ محمّدٌ وغابَ عليٌّ[55].

4- الجملة المركّبة، وهي الّتي تتركب من مركبّين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر، ومتوقف عليه، وأحدهما يكون فكرة مستقلّة، والثّاني يؤّدي فكرة غير كاملة، ولا مستقلة ولا معنى له إلاّ بالمركّب الآخر، وتتّخذ هذه الجمل صوراً عدّة هي:

أ. علاقة التّأكيد بالقسم، مثل: أُقسم بالله لأجتهدّن، فصدر الجملة: أُقسم بالله مركّب فعلي، وعجزها لاجتهدّن، مركب فعلي.

ب. علاقة شرطيّة أو ما في معناه، وهو يتكّون من مركبّين إسناديين أحدهما معتمد على الآخر، مثل إنْ تجتهد تنجح، فصدر الجملة: إنْ تجتهد، وهو أيضا مركب فعلي، وعجزها: تنجح، وهو مركب فعلي، وكلاهما مرتبط بالآخر.

ج. علاقة توقيتيّة أوْ مكانيّة، وتكون بين مركبّين أحدهما مركّب ظرفي مكوّن من ظرف، ومركّب اسنادي، أوْ من ظرف ومركّب موصول حرفي، مثل: عندما ينقطع التّيار الكهربي تظلم المدينة[56].

د. علاقة غائية: بأنْ يكون أحد المركّبين غاية للآخر وتظهر بينهما: حتّى، أوْ: أَوْ، الغائيتين، مثل: ناضل الشّعب حتّى استقلّ، لألزمنّ محمّداً أوْ يعطني حقّي.

ه. علاقة الاستدراك، أو الاستثناء: وهو أنْ يكون المركّب الثّاني استدراكاً على المركّب الأوّل، أو استثاء من أحوال مضمونه، مثل: علي غنيٌ لكن بخيل، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَنْ تُغْمِضُواْ فِيهِ ﴾ البقرة: 2 / 267.

و. علاقة مصاحبة ومعيّة، وهو أنْ يكون المركّب الثّاني مصاحباً للأوّل في إتمام معناه، ويكون الرّبط ب: مع، أو واو المعيّة، مثل: هُزمَ الفارسُ مع أنّه حذر، لا تُعاقب البريءَ وتُكافئ المذنبَ.

5- الجملة المتداخلة، وهي المكوّنة من مركّبين إسناديين، أو متضمّنين لعمليتين إسناديتين بينهما تداخل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ البقرة: 184/2.

6- الجملة المتشابكة، وهي: المتكوّنة من مركّبات اسناديّة، أو مركّبات مشتملة على اسناد، وهنا قد تلتقي فيها الجملة المركّبة بالجملة المتداخلة، بالجملة المزدوجة، مثل: من يتصدّق يبتغي وجه الله، يقبل الله صدقته ويجزل الثواب[57].

ثانياً فندريس[58]، و يعتمد في تقسيمه للجملة على مضمونها، فيقسمها إلى:

1- اسميّة وتعبر عن نسبة صفة إلى شيء.

2- فعليّة وتعبر عن الحدث ويمكن أن تتكوّن من كلمة واحدة.

3- اسميّة فعليّة وتتمتع بين خصائص السابقتين.

ثالثاً برجستراسر[59]: ويعتمد في تقسيمه للجملة على الإسناد، فيقسّم الجملة إلى:

1- اسميّة إذا كان المسند والمسند إليه اسمين.

2- فعليّة إذا كان المسند فيها فعلاً.

3- نوع من الكلام ليس بجملة، بلْ هو تركيبات وصفيّة، أوْ إضافيّة، أوْ عطفيّة غير إسناديّة، وأدخل في هذا الباب أسلوب النّداء.

4- الجملة النّاقصة، وهي تراكيب تفيد معنىً كاملاً، وتكون مكوّنة من كلمة واحدة.

رابعاً عبد الرّحمن أيوب[60]، ويقسّم الجملة قسمين:

1- إسناديّة، وتنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعليّة.

2- غير إسناديّة، وهي جمل النّداء، والمدح، والذّم، والتّعجب.

خامساً: مهدي المخزومي[61] لمْ يحدّد الأساس الّذي اعتمد عليه في تقسيمه للجملة.

سادساً: محمّد حماسة عبد اللطيف[62]، ويقسّم الجملة ثلاثة أنواع:

1- الجمل التّامة الإسناديّة، وتعتمد على ركني الإسناد، وهي إلى ثلاثة أقسام أيضاً.

أ. الجملة الاسميّة ب. الجملة الفعليّة ج. الجملة الوصفيّة

2- الجمل الموجزة، وهي الّتي يذكر فيها عنصر إسنادي واحد من عناصر الإسناد، وهي ثلاثة:

أ.اسميّة موجزة ب. فعليّة موجزة ج. جوابيّة موجزة

3- الجمل غير الإسناديّة، وهي الّتي تعدّ جملاً إفصاحيّة، وأنواعها سبعة:

أ. جملة التّعجب. ب. جملة المدح والذّم.

ج. جملة أسماء الأصوات. د. جملة النّداء.

ه. الجمل القسميّة. و.جملة التّحذير والإغراء.

سابعاً: عبّاس حسن[63] يصف الجملة المكوّنة من فعل وفاعل، أو من مبتدأ وخبر، وليست خبراً للمبتدأ بأنّها الجملة الأصليّة، وعلى هذا فالجملة لديه ثلاثة أنواع:

1- الجملة الأصليّة، وتقتصر على ركني الإسناد.

2- الجملة الكبرى، وتتركّب من مبتدأ وخبر، الخبر فيها جملة اسميّة أو جملة فعليّة.

3- الجملة الصّغرى، وهي: الجملة الاسميّة، أو الفعليّة إذا وقعت إحداهما خبراً للمبتدأ، أيْ أنّه تابع القدماء في تقسيمهم للجملة على وفق المنطلق التّركيبي لكنّه زاد عليهم مصطلح الجملة الأصليّة.

تاسعا: محمود أحمد نحلة[64]: وقسّم الجملة تقسيمات عدّة معتمداً على ثمانية معايير، هي:

المعيار الأوّل: البساطة والتّركيب، وعلى وفقه تقسّم الجمل قسمين:

- البسيطة، وهي نوعان:
- مجرّدة، وهي الّتي يخلو ركنا الإسناد فيها من الإضافة.
- موسعّة، وهي الّتي يضاف إلى ركني الإسناد فيها.
- المركّبة، وهي نوعان:
- مركّبة تركيب إفراد بين جملتين اثنين.

- مركّبة تركيب تعدّد بين أكثر من جملتين.

المعيار الثّاني: التّمام النّحوي والنّقص، وعلى وفقه تقسّم الجمل قسمين:

- التّامة: وهي الّتي يذكر فيها ركنا الإسناد معاً.
- النّاقصة: وهي الّتي يحذف منها أحد ركني الإسناد.

المعيار الثّالث: الاستقلال وعدم الاستقلال، وفيه تقسّم الجمل قسمين:

- الأصليّة: وهي الّتي تستقلّ بذاتها.
- الفرعيّة: وهي الّتي تعتمد على غيرها.

المعيار الرّابع: التّركيب الدّاخلي للجملة، وفيه تقسّم الجمل أربعة أقسام:

- الجملة الاسميّة: وهي الّتي يكون المسند فيها اسماً.
- الجملة الفعليّة: وهي الّتي يكون المسند فيها فعلاً.
- الجملة الوصفيّة: وهي الّتي يكون المسند فيها وصفاً عاملاً.
- الجملة الجمليّة: وهي الّتي يكون المسند فيها جملة اسميّة، أو فعليّة، أو وصفيّة.

المعيار الخامس: التّرتيب وإعادة الترتيب، وفيه تقسّم الجملة إلى قسمين:

- الجملة ذات التّرتيب المعتاد.
- الجملة الّتي حدث فيها تقديم وتأخير.

المعيار السّادس: الدّلالة العامّة للجملة، وفيه تقسّم الجملة إلى قسمين:

- الجملة الخبريّة، وتشمل:
- الجملة المثبتة. الجملة المنفيّة. الجملة المؤكّدة.
- الجملة الإنشائيّة، وتشمل:
- الجملة الطلبيّة: أمر، نهي، استفهام، عرض، تحضيض
- الجملة الانفعاليّة: تمنّ، ترجّ، قسم، تعجب، مدح، ذم، ندبة واستغاثة.

المعيار السّابع: نوع العلاقة بين الحدث، والمحدث في الجملة الفعليّة فقط، ويشمل:

- الجملة ذات الفعل المبني للمعلوم.
- الجملة ذات الفعل المبني للمجهول، أو المطاوع الّذي يقوم بوظيفته.

المعيار الثّامن: الأساس وما تحول عنه ويشمل:

- الجملة الأساسيّة، ويشترط فيها أنْ تكون بسيطة تامّة خبريّة فعلها مبني للمعلوم مثبتة.
- الجملة المحوّلة، وهي: الّتي لا يتحقّق فيها شرط، أو أكثر من الشّروط السّابقة[65].

عاشراً: فاضل صالح السّامرائي[66].

فقد درس الجملة العربيّة دراسةً مستفضةً وافيةً، نلخّصها فيما يأتي:

تألفت الجملة العربيّة عنده من عدّة عناصر أبرزها وأهمها:

1- **الجملة المفردة:** وهي بمعنى الكلمة، مثل: أسد، سيف، وقلم، وشجرة .

2- **البناء الصّرفي:** ويعني به الصّيغة، مثل أسماء الفاعلين، والمفعولين، والمبالغة، واختلاف الجموع للاسم الواحد،، مثل: طاعن، ومطعان، وطعّان، وحمق، وأحمق، وسائد، وسيّد.

فكلّ صيغة من هذه الصّيغ تختلف دلالتها عن أختها قليلاً، أوكثيراً، فإنّ زيادة المباني تدلّ على زيادة المعاني، واختلاف المباني، دليلٌ على اختلاف المعاني.

3- **التّأليف بنوعيه:**

أ. **التّأليف الجزئي،** مثل: رغب إلى، رغب في، رغب عن،.....

ب. **التّأليف التّام،** مثل التّقديم، والتأخير، والذّكر، والحذف، والتوكيد، وعدم التّوكيد، إلخ....، مثل زيد قائم، وقائم زيد، وإنّ زيداً قائم.....

4- **النّغمة الصّوتيّة:**

وهي ذات دلالة على معنى، فالجملة الواحدة قد يختلف معناها باختلاف النّغمة الصّوتية المكوّنة من اختلاف الحروف واختلاف التّركيب مثل: زيد عنده مال، وعند شدّك

للصوت على كلمة: مال، وتفخمه فيها فإنّ المعنى يكون أنّه ذو مال كثير أوْمتعدّد، وعندما ترقّق الصّوت وتكسره فيكون المعنى أنّه ذو مال قليل، لايعتدّ به[67].

5- التّطور التّاريخي للدّلالة:

فدلالة التّعبير الواحد قد تتغيّر، والمعاني قد تتحوّل من معنى إلى معنى آخر غير المعنى الأوّل أو المقارب لها، وربّما كان من الصّعوبة معرفة الأصل للدّلالة، وقد يتكلّم النّاس بكلام لايفهمون معناه، ولا ألفاظه، وإنّما تعارفوا عليه، أوْنقل من لغة إلى أخرى، واختفى المعنى الدّلالي واللّغوي للأصل[68].

6- الإعراب[69]:

وهو من أبرز الظّواهر في العربيّة، وهو من أهمّ العناصر في الجملة العربيّة ؛ لأنه هو الّذي يبين عن المعاني بالآلفاظ، وقد أتيَ به للفرق بين المعاني، فإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة، أحتيج إلى الإعراب ليدلّ على ذلك المعنى[70].

تأليف الجملة العربيّة:

والجملة عند فاضل صالح السّامرائي تتكوّن من ركنين أساسين هما: المسند والمسند إليه، فالمسند إليه، هو المتحدّث عنه، ولا يكون إلاّ اسماً، والمسند هو المتحدّث به ويكون فعلاً واسماً، وهذان الرّكنان هما عمدة الكلام.

صور تأليف الجملة:

تتألّف الجملة العربيّة تبعاً للمسند من: فعل مع اسم، واسم مع اسم، وبالتّعبير الاصطلاحي النّحوي: تتألّف من: فعل وفاعل، أوْنائبه، ومبتدأ وخبر مثل: أقبلَ سعيدٌ، وسعيدٌ مقبلٌ، وكلّ التّعبيرات الآخرى إنّما هي صور أخرى لهذين الأصلين.

والصّورة الأساسية للجمل الّتي مسندها فعل، هي أنْ يتقدّم الفعل على المسند إليه، ولا يتقدّم المسند إليه على الفعل إلاّ لغرض يقتضيه المقام.

والصّورة الأساسية للجمل الّتي مسندها اسم أنْ يتقدّم المسند إليه على المسند أَيْ: أنْ يتقدّم المبتدأ على الخبر، ولا يتقدم الخبر إلاّ لسبب يقتضيه المقام[71].

دلالة الجملة العربيّة:

1- الدّلالة القطعيّة والاحتمالية، وهي عنده على ضربين:

أ. تعبير نصّي، أو قطعي أَيْ: يدلّ على معنى واحد.

ب. تعبير احتمالي، أي يحتمل أكثر من معنى.

وقد مثّل لها بقوله: اشتريت قدح ماءٍ، بالإظافة، واشتريت قدحاً ماءً. فالجملة الأولى تعبير احتمالي ؛ لأنّها تحتمل أنّك اشتريت ماءً مقدار قدح، وتحتمل أنّك اشتريت القدح أي الإناء.

أمّا الجملة الثّانية فدلالتها قطعيّة ؛ لأنّها لا تحتمل إلاّ أنّك اشتريت ماءً مقدار قدح[72].

2- **الدّلالة الظّاهرة، والدّلالة الباطنة:**

والدّلالة الظّاهرة هو المعنى الّذي يعطيه ظاهر اللّفظ، مثل: سافر محمد، ومثل قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ البقرة: 2 / 275.

أمّا الدّلالة الباطنة فهي الدّلالة الّتي تؤدّى عن طريق المجاز، والكنايات والملاحن والإشارات، وغير ذلك، مثل: رمتني بسهم ريشه الكحل، وقولهم: فلانة بعيدة مهوى القرط[73].

ومن خلال ما تقدّم نخلص إلى ما يأتي:

1- إنّ مصطلح الجملة لمْ يفارق النّحو منذ نشأته الأولى، مع عدم الاختلاف في مفهوم الجملة العام، وإنْ كثرت تعريفاتهم لها، إلاّ أنّ منهم من سوى بين الكلام والجملة.

2- فصل المحدثون بين مفهوم الكلام والجملة، وقسّموا الجملة ودرسوها أكثر من القدماء.

3- إنّ أقصى حد لتقسيم الجملة عند القدماء لمْ يتجاوز السّتة أقسام بيد أنّ المحدثين لمْ يقفوا عند هذا الحد حيث وصلوا بها إلى أبعد من ذلك بكثير.

4- وأخيراً إنّ مثل هذه الدّراسات، وهذا التّطور اللّغوي ذلك كلّه من أجل خدمة القرآن الكريم، وخدمة اللّغة العربية، وحفظهما الضّياع والتّحريف..

هوامش البحث :

1- ينظر مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة لمحمود أحمد نحلة، ص: 11.

2- الكتاب لسيبويه: 22/1، 217/1، 119/3، 208/3، 16/4، 20/4، 127/4.

3- المصدر نفسه: 152/4.

4- العين للخليل بن أحمد: 6 / 143.

5- معجم مقاييس اللّغة لابن فارس: 1 / 481.

6- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 13 / 28 – 29.

7- الكتاب، لسيبويه: 4 / 146.

8- المصدر نفسه: 1 / 284.

9- المصدر نفسه: 1 / 26، 411.

10- المصدر نفه: 1 /38، 39.

11- المصدر نفسه: 1 / 374، 2 / 102.

12- المصدر نفسه: 3 / 72.

13- المصدر نفسه: 2 / 78، 90/1.

14- المصدر نفسه: 1 / 14.

15- المصدر نفسه: 1 / 61.

16-المصدر نفسه: 2 / 88.

17-المصدر نفسه: 1 / 122.

18-المقتضب للمبرّد: 1 / 08.

19-المصدر نفسه: 4 / 126.

20-الأصول في النّحو لابن السّراج: 1 / 43 و83.

21-المسائل العسكريات في النّحو العربي لأبي علي الفارسي، ص: 81.

22-الخصائص لابن جنّي: 17/1.

23-الجملة العربيّة دراسة لغويّة نحويّة، ص: 29.

24-الخصائص لابن جنّي: 17/1.

25-المصدر السابق، الصفحة: نفسها.

26-العلامة الإعرابيّة، ص:21.

27-الجمل في النّحو للزّجاج، ص: 40، والمقتضب للمبرّد: 1 / 68.

28-المفصّل للزّمخشري: 10، 11.

29-شرح المفصّل لابن يعيش: 1 / 44.

30-المصدر نفسه: 1 / 21.

31-شرح الرّضي على الكافيّه للرّضي: 1 / 33.

32-مغني اللّبيب لابن هشام: 2 / 42.

33-المصدر نفسه: 2 / 42.

34-الأشباه والنّظائر للسّيوطي: 4 / 9.

35-كتاب التّعريفات للشّريف الجرجاني، ص: 78.

36-من أسرار اللّغة لإبراهيم أنيس: 260، 261.

37-في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:33.

38-الفعل زمانه وأبنيته لإبراهيم السّامرائي، ص: 201.

39-بناء الجملة العربيّة، ص: 25.

40-المرجع نفسه، الصّفحة: نفسها.

41-ينظر مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، ص: 12.

42-همع الهوامع للسّيوطي: 12/1.

43-شرح شذور الذّهب لابن هشام، ص: 32.

44-ينظر شرح الرّضي على الكافيّة للرّضي: 1 / 33، حاشية الصّبان للأشموني: 32/1.

45-المسائل العسكريات في النحو العربي، ص: 82.

46-المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: 1 / 273.

47-المصدر نفسه، الصّفحة: ن.

48-المفصّل للزّمخشري، ص: 24.

49-مغني اللّبيب لابن هشام: 2 / 376.

50-المقتصد في شرح الايضاح للجرجاني: 1 / 277.

51-مغني اللّبيب لابن هشام: 2 / 38.

52-المصدر نفسه: 2 / 382.

53-المصدر نفسه: 2 / 382 384.

54-الجملة العربيّة دراسة لغويّة، ص: 152.

55-المرجع نفسه، ص: 153 155.

56-الجملة العربيّة دراسة لغويّة، ص: 155 158.

57-المصدر نفسه، ص: 158 163.

58-اللّغة لفندريس، ص: 163.

59-التّطور النّحوي للّغة العربيّة لبرجستراسر، ص: 81.

60-دراسات نقديّة في النّحو العربي، ص: 126 127.

61-في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:31 33، 53، 211، 298.

62-العلامة الأعرابيّة بين القديم والحديث، ص: 78.

63-النّحو الوافي: 1 / 16.

64-مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، ص: 24 26.

65-مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، ص: 23 26.

66-معاني النّحو: 1 / 11 20.

67-الخصائص لابن جنّي: 1 / 64، 65، معاني النّحو: 1 / 11، 12

68-شرح التّصريح على التّوضيح لخالد الأزهري: 1 / 397، 398، ومعاني النّحـــو: 1 / 11.

69-يراجع معاني النّحو: 1 / 21 39.

70-الخصائص لابن جنّي: 1 / 46.

71-معاني النّحو: 1 / 15.

72-المصدر نفسه: 1 / 17.

73-المصدر نفسه: 1 / 19.